

Distr.: General
27 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

موجز

تتضمن الإضافة الحالية لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات المتخذة في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة (الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا)، الذي عُقد في أديس أبابا يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للقرارات في الموقع الشبكي التالي:

<http://www.un.org/regionalcommissions/sessions.html>

* E/2012/100



170512 150512 12-32430 (A)



١ - اعتمد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة (الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا)^(١)، الذي عُقد في أديس أبابا يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، بيانا وزاريا و ١٧ قرارا، يُوجه إليها انتباه المجلس في ما يلي.

موجز البيان الوزاري

٢ - تداول وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة بشأن موضوع "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا للنمو العالمي"، واعترفوا، في جملة أمور، بأنه موضوع يتسم بالأهمية وحسن التوقيت. وفي الوقت نفسه، أشار الوزراء إلى أنه من المهم للمنطقة أن تتصدى للتحديات التي تواجهها في عدة مجالات، منها تعزيز القيادة والحوكمة والمؤسسات؛ وتصميم وبلورة رؤية وخطط مستنيرة للمدى البعيد؛ وبناء نظم قوية لتمويل التنمية واستثماراتها؛ وتحديث الزراعة؛ والارتقاء بشبكات الهياكل الأساسية وتحسينها؛ ورعاية التكنولوجيا والابتكار والتطوير؛ والتعجيل بتحقيق التكامل الإقليمي؛ والتصدي لخطر تغير المناخ؛ وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية المطلوبة، بما في ذلك تحويلات أفريقيي المهجر.

٣ - وأشار الوزراء إلى أنه في إطار السعي المتجدد لإحداث تحول هيكلي، فإنه سيكون من الضروري كفالة تعبئة المواطنين حول رؤية إنمائية مشتركة. وينبغي أن تُستكمل تلك الرؤية بعدة وسائل، من بينها إنشاء إطار مؤسسي قادر على تسخير إمكانات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومواءمة أنشطتها على نحو فعال، باعتبارها المحركات الرئيسية لإحداث التحول المطلوب. وأقروا بأنه لكي يكون النمو مستداما، لا بد له أن يكون شاملا، وأن يستند إلى قاعدة عريضة، مثلما اتضح بجلاء من أحداث التحول الديمقراطي التي وقعت في شمال أفريقيا، وكان لها رجوع في أماكن أخرى من القارة. وشددوا، في هذا الصدد، على أهمية توفير فرص العمل للشباب بصفة خاصة، وأكدوا على ضرورة توسيع نطاق التدابير الرامية إلى التصدي للفقر وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية وتأمين استمرارها.

٤ - والتزم الوزراء بجملة أمور، منها تعزيز وتنفيذ نُهج وتشكيلات لسياسات شاملة ومتناسقة ومتكاملة تساعد على تحقيق النمو والتنمية المتوازنين والمستدامين لبلدانهم، وعلى تحرير إمكاناتها الإنمائية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية؛ وتعزيز القيادة والقدرات

(١) شملت الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة ومؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية لبلدان الاتحاد الأفريقي.

الفردية والجماعية لاغتنام الفرص المحلية والعالمية الناشئة للتعجيل بتحقيق التحول الإنمائي؛ وتوسيع نطاق تنفيذ مختلف الالتزامات والمبادرات الإقليمية والعالمية التي تتفق مع رؤية أفريقيا وقد تحولت إلى قارة تستطيع أن تكون بمثابة إحدى ركائز النمو العالمي.

تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا للنمو العالمي (القرار ٨٩٠ (د-٤٥))

٥ - سلّم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأن تحرير إمكانات أفريقيا لكي تصبح قطبا للنمو العالمي يتطلب منها أن تتصدى بفعالية لما يجابهها من تحديات وقيود، بما في ذلك الحاجة إلى مواصلة تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية. ودعا المؤتمر الحكومات الأفريقية إلى مواصلة تحسين شؤون الحوكمة السياسية والاقتصادية، والمضي قدما في جهودها لبناء دول إنمائية وتأمين بيئة مواتية لازدهار المبادرات الخاصة والاستثمار؛ وزيادة الاستثمار في جودة التعليم والبحث والتطوير التطبيقين؛ وتعزيز الابتكارات ونقل التكنولوجيا؛ وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى حشد الموارد الداخلية والخارجية لتمويل التنمية والتصدي للأزمات الإنسانية؛ وتعجيل التكامل الاقتصادي، وتعزيز التجارة الأفريقية البينية، وتسخير الشراكات مع الشركاء التقليديين والجدد. ودعا المؤتمر أيضا مفوضية الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى استحداث نهج متسق تسترشد به أفريقيا في تعاملها مع البلدان الناشئة والمتقدمة النمو في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

تعميل التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية (القرار ٨٩١ (د-٤٥))

٦ - حث مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، الدول الأعضاء على تعميق وتوطيد خطة تحقيق تكاملها الإقليمي من خلال مواءمة المبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما يجعلها أقدر على امتصاص أثر الصدمات والأزمات، وعلى أن تعمّم في الخطط والاستراتيجيات الوطنية وفي اعتمادات الميزانية، مختلف المبادرات الأخرى، كبرنامج الحد الأدنى للتكامل وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وفي هذا السياق، أعرب المؤتمر عن تقديره لدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ برامج التكامل الإقليمي، ودعا الشركاء الإنمائيين إلى أن يواصلوا تقديم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

إنشاء معهد أفريقي للتحويلات (القرار ٨٩٢ (د-٤٥))^(٢)

٧ - أقر مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأن التحويلات يمكنها أن تساهم في النمو والتنمية في أفريقيا، إذا سُخِّرَتْ بصورة جيدة وأُضْفِي عليها الطابع الرسمي، وأعرب عن تقديره للمساهمة المتزايدة للتحويلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، أحاط المؤتمر علما بمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المتعلق بإنشاء معهد أفريقي للتحويلات يكون مكتبا تقنيا مختصا تابعا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وطلب إلى المفوضية أن تعرض ولاية المعهد وهيكله التنظيمي، الذي ينبغي أن يتسم بالكفاءة والاستدامة، على نظر لجنة الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي، من خلال لجائها الفرعية ذات الصلة.

البعد الإقليمي للتنمية (القرار ٨٩٣ (د-٤٥))

٨ - سلّم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأن البعد الإقليمي للتنمية عامل حاسم لإيجاد استجابة فعالة ومنسقة لمعالجة العدد المتزايد باطراد من المسائل العابرة للحدود، وشدد على أهمية المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بوصفهما لبنة أساسية لبناء الحوكمة العالمية الفعالة، نظرا لأنهما يشكلان الصلة الحاسمة التي تربط بين المستويين العالمي والوطني، وبخاصة في سياق المناقشات الجارية بشأن إيجاد نهج متكامل للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وشدد المؤتمر على أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية، التي تشكل في مناطقها جزءا من المشهد المؤسسي، من خلال المهام التي تضطلع بها في وضع المعايير والنشر والتحليل، وبوصفها منتديات يجري في إطارها بلورة منظورات إقليمية ودون إقليمية للمسائل العالمية، وبناء توافق الآراء داخل مناطقها. وأثنى المؤتمر على اللجان الإقليمية على رعايتها للدراسة المعنونة "البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة" ودعا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة على المستويين العالمي والإقليمي إلى دعم تنفيذ توصياتها.

٩ - وإضافة إلى ذلك، طلب مؤتمر الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تسعى، من خلال آليات التنسيق الإقليمي، وبالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، إلى كفالة تنفيذ التوصيات بما يحقق اتساق تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتنسيقه من الناحية الاستراتيجية، وإدراجه ضمن استراتيجية شاملة وأوسع نطاقا لدعم جهود التكامل الإقليمي.

(٢) يتعلق بالمسائل القانونية للاتحاد الأفريقي.

الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٨٩٤ (د-٤٥))

١٠ - سلم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بالتقدم الذي تحرزته القارة نحو بلوغ الغايات المبينة في الأهداف الإنمائية للألفية، وأعرب عن وعيه بالتحديات التي لا تزال تواجهه الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأحاط علما بمشروع التقرير المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا في عام ٢٠١٢. وحث المؤتمر البلدان الأفريقية على أن تعزز نظمها ومؤسستها الإحصائية بغية إصدار إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة الآخرين، بأن تحدد الأولويات الأفريقية في البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥. ورحب المؤتمر بالمقترح الذي يقضي بتكوين فريق عامل أفريقي معني بالتعاون بين بلدان الجنوب.

تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه (القرار ٨٩٥ (د-٤٥))

١١ - سلم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بما يمثله التعاون بين بلدان الجنوب بالنسبة لأفريقيا من أهمية متزايدة، وبمحااجة البلدان الأفريقية في هذا الصدد إلى استحداث استراتيجيات للتعاون بين بلدان الجنوب تنسم بمجودة التوجيه والتصميم، وإلى تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي، وتعزيز القدرات المؤسسية والمتعلقة بشؤون الحكم. ودعا المؤتمر البلدان الأفريقية إلى تعميم التعاون بين بلدان الجنوب في الاستراتيجيات الإنمائية القطرية؛ وتحسين الإلمام بمختلف المصالح الوطنية والمزايا النسبية لكل من البلدان الأفريقية وشركائها من بلدان الجنوب؛ والاستفادة من المزايا التي تتيحها المفاوضات وتحديد الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأساسية؛ وبناء القدرات المؤسسية والمتعلقة بشؤون الحكم، ووضع أطر تعاونية جيدة التصميم لإدارة أنشطة التعاون من بلدان الجنوب إدارة فعالة.

التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا (القرار ٨٩٦ (د-٤٥))

١٢ - أكد مؤتمر الوزراء من جديد، في جملة أمور، أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل أحد التحديات الإنمائية الكبيرة التي تواجه أفريقيا، حيث إنها تجففها من هذه الموارد المالية التي هي في حاجة إليها، ما يتسبب في إحداث تشوهات في اقتصاداتها ويطيل أمد الفقر، وأشاد في هذا السياق بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا. ودعا المؤتمر الفريق إلى العمل بنشاط في معالجة هذه المشكلة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الاجتماع القادم لمؤتمر الوزراء؛ وحث مختلف أصحاب المصلحة،

بمن فيهم الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى أن تقدم الدعم الكامل للعمل الذي يقوم به الفريق؛ ودعا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقدم للفريق ما يلزمه من دعم تقني.

تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا (القرار ٨٩٧ (د-٤٥))

١٣ - سلّم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأهمية المعلومات الإحصائية في صياغة ورصد وتقييم البرامج والسياسات الإنمائية والتكامل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا، وبضرورة تسريع تنفيذ الأنشطة الجارية والمقبلة المضطلع بها في إطار الميثاق الأفريقي للإحصاءات. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى أن تدرج استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتطوير الإحصاءات، وإلى حشد الموارد اللازمة لتنفيذها؛ وحث البلدان على تخصيص ما يكفي من الموارد للمؤسسات المعنية بإحصاءات العمالة لتيسير إنشاء إطار منسق لنظم معلومات سوق العمل. وفي هذا السياق دعا المؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وسائر الشركاء إلى تعزيز أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإلى حشد الموارد المطلوبة لتفعيل قاعدة بيانات شبكة المعلومات الأفريقية، وتقديم الدعم اللازم لتمكين البلدان من استحداث نظم فعّلية لإدارة البيانات ونشرها تمكن الجمهور من الاطلاع الكامل على الإحصاءات الرسمية.

تكلفة الجوع في أفريقيا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنقص التغذية لدى الأطفال (القرار ٨٩٨ (د-٤٥))

١٤ - سلّم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأن الحد من الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا مهم للحد من مواطن ضعف الاقتصادات الوطنية وتعزيز قدرتها على الصمود، وأساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة أعم. وفي هذا السياق، حث الدول الأعضاء على أن تكثف جهودها واستثماراتها للتصدي للجوع الشديد والمزمّن، وأن تراعي في ذلك المبادئ والأولويات المبينة في الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للتغذية وفي البرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية الشاملة. ورحّب المؤتمر بالدراسة المتعددة الأقطار المتعلقة بتكلفة الجوع في أفريقيا التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والتي تسعى إلى إخضاع مجمل آثار الجوع المزمّن في أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية للقياس الكمي، وحث الدول الأعضاء والشركاء المشاركين في إعداد الدراسة على توفير الموارد الضرورية لإتمامها بنجاح.

أفريقيا في عام ٢٠٥٠: كيف تصبح قطبا عالميا (القرار ٨٩٩ (د-٤٥))

١٥ - لاحظ مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، أن أفريقيا سجلت معدلات نمو لافتة للنظر وعملت، منذ بداية الألفية الجديدة، على تحسين شؤون الحوكمة لديها، وأكد وعيه بضرورة المحافظة على هذا الزخم بغية تحسين سبل العيش في أفريقيا بدرجة كبيرة وتمكين القارة من القيام بدور كبير في الشؤون العالمية. وأحاط المؤتمر علماً بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنتدى الأسواق الناشئة المتمثلة في إعداد ورقة معلومات أساسية للمؤتمر عنوانها "أفريقيا في عام ٢٠٥٠: كيف تصبح قطبا عالمياً" بغية إجراء دراسة عن أفريقيا من منظور طويل المدى. ودعا في هذا السياق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منتدى الأسواق الناشئة، إلى أن تواصل دون إبطاء إعداد الدراسة النظرية الخاصة بأفريقيا في عام ٢٠٥٠، وحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر الأطراف من الدول وغير الدول على دعم إجراء الدراسة بالترويج لها وإتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات وغير ذلك من وثائق. ودعا الشركاء الإنمائيين إلى دعم إجراء الدراسة.

حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا (القرار ٩٠٠ (د-٤٥))

١٦ - لاحظ مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، الفرص المتزايدة للاستثمار في الزراعة وما ينتج عن ذلك من زيادات في قيمة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، والزيادة المسجلة في الآونة الأخيرة في حيازة الأراضي، وهو ما يطلق عليه أيضاً "الاستحواذ على الأراضي"، وأثر الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي في الأراضي ولامياه والموارد الطبيعية ذات الصلة في أفريقيا. وسلم المؤتمر بالجهود المبذولة في إطار مبادرة سياسات الأراضي، التي أطلقت بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشاكلها المتعلقة بالأراضي، وأحاط علماً بالرسائل المتعلقة بالسياسة العامة المنبثقة عن منتدى السياسات المعني بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي في أفريقيا. ودعا الوزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، إلى القيام بمعية الدول الأعضاء وشركائها الإنمائيين، بدعم مبادرة سياسات الأراضي، بغية توسيع قاعدة القدرات المتاحة لتنفيذ الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي والتحديات القائمة في أفريقيا، واستحداث نماذج استثمارية بديلة للنماذج الحالية للاستثمار في الأراضي ووضع قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا تعتمد على الدول الأعضاء في عام ٢٠١٣.

التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا (القرار ٩٠١ (د-٤٥))

١٧ - دعا مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، الدول الأفريقية الأعضاء إلى إزالة الحواجز الإدارية والحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتجويد النظام التعليمي وتحسين إدارته وارتباطه بالاحتياجات الوطنية، والارتقاء بنظم الملكية الفكرية، وإحلال هياكل أساسية للابتكارات وتعزيز التفاعل بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والقطاع العام والحكومات. وأحاط علما مع التقدير بالمبادرات المهمة التي أطلقت نتيجة لصدور القرار ٨٨٧ (د-٤٤) الذي دعا الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص إلى تقديم مبادرات على نطاق أفريقيا لدعم المبتكرين والمخترعين الأفريقيين بوسائل منها جائزة الابتكارات الأفريقية وبرنامج الهندسة الطبية الإحيائية. وأثنى المؤتمر على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لحرصهما على استمرار مؤتمر العلم وأفريقيا ليكون بمثابة المنتدى الرائد للمناقشات والتفاعلات السياساتية والتقنية بين العلماء وصناع السياسات والقطاع الخاص، وطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز تعاونها مع مؤسسة الابتكارات الأفريقية وسائر الشركاء في تأمين استدامة جائزة الابتكارات الأفريقية.

إنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن (القرار ٩٠٢ (د-٤٥))

١٨ - سلّم مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بالدور الهام الذي تؤديه الموارد المعدنية في تعزيز التنمية العريضة القاعدة وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية، وبأهمية تحسين إدارة وشؤون حوكمة ما تزفر به أفريقيا من موارد طبيعية ضخمة لم تستغل بعد. وأحاط المؤتمر علما بقيام وزراء تنمية الموارد المعدنية الأفريقيين، في مؤتمرهم الثاني، بإنشاء مركز لتطوير قطاع المعادن في أفريقيا، ودعا مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي إلى الإسراع في إنشاء هذا المركز، وإلى إعداد خطة أعمال للمركز وإحالتها للدول الأعضاء للنظر فيها.

مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للجنة الاقتصادية لأفريقيا (القرار ٩٠٣ (د-٤٥))

١٩ - أحاط مؤتمر الوزراء علما، في جملة أمور، مع التقدير، بتقرير اللجنة السنوي، الذي سلط الأضواء على النتائج التي حققتها اللجنة في جميع مجالات برامجها، وأحاط علما مع الارتياح باعتزام اللجنة توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في تحسين قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية على المستويين الوطني والإقليمي، وتقديم دعم أقوى

وأكثر اتساقاً للدول الأعضاء في ترقية التعاون بين بلدان الجنوب، ورحب بهدف اللجنة الرامي إلى تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بما يتسق مع الالتزامات التي قطعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر بعد انتهاء موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٥.

٢٠ - وأقر المؤتمر الإطار الاستراتيجي المقترح/الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ودعا لجنة البرنامج والتنسيق لدعم خطة اللجنة وكفالة تزويدها بالموارد الضرورية لتنفيذها.

قبول عضوية جنوب السودان في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (القرار ٩٠٤ (د-٤٥))

٢١ - إذ رحب مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بجنوب السودان باعتباره أحدث دولة مستقلة في العالم، أحاط علماً بطلبه الانضمام إلى المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأيد المؤتمر طلب جنوب السودان الانضمام إلى عضوية المكتب دون الإقليمي وحث لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمتع جنوب السودان بالعضوية الكاملة في المكتب.

المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: الحلول السيادية للمخاطر الناجمة عن الكوارث (القرار ٩٠٥ (د-٤٥))^(٣)

٢٢ - اعتراف مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بأن نظام التمويل غير المنهجي وغير القابل للتنبؤ به المتبع حالياً للاستجابة في حالات الطوارئ، إنما يتسبب في استنزاف الثروات الحيوية، وفي تحويل الموارد الحكومية في أوقات الأزمات عن الأغراض الاستثمارية المخصصة لها، الأمر الذي يبطئ من وتيرة النمو الاقتصادي ويتسبب في انتكاسات كبيرة لمسيرة التنمية. وفي هذا السياق، أحاط المؤتمر علماً بالاتفاق المتعلق بالترتيب الخاص بالمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر المبرم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الغذاء العالمي، وأحاط علماً بأن الاستراتيجية المالية الابتكارية الهادفة إلى تمتع المرفق بمقومات الاستمرار وبالقدرة المالية على الوفاء بالديون، تتضمن تبرعات أولية يقدمها المانحون، وأقساط منتظمة تسدها الدول الأعضاء المشاركة على أساس طوعي، الأمر الذي يتيح الاستعانة بأدوات مالية متطورة لا تترتب عليها آثار مباشرة في الميزانيات الوطنية للدول غير الأعضاء في المرفق.

(٣) قرار متعلق بالمسائل القانونية للاتحاد الأفريقي.

٢٣ - ورحب المؤتمر بتقرير المفوضية المرحلي المتعلق بإنشاء المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، وأوصى بإنشاء المرفق كوكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي. وطلب المؤتمر عقد اجتماع للخبراء الحكوميين، يليه مؤتمر للسفراء المفوضين يعقد قبل نهاية السنة للنظر في اتفاق إنشاء المرفق وإقراره، وحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المشاركة على نحو نشط في العملية المذكورة آنفاً وناشد الشركاء الإنمائيين والمؤسسات الشريكة دعم هذا الجهد الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي في القارة.

مرشحة أفريقيا لرئاسة البنك الدولي (القرار ٩٠٦ (د-٤٥))

٢٤ - رحب مؤتمر الوزراء، في جملة أمور، بترشيح الدكتورة إنغوزي أوكونجو أيويالا الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة مالية نيجيريا، بوصفها مرشحة أفريقيا الوحيدة لرئاسة البنك الدولي، وأيد ترشيح الدكتورة أوكونجو أيويالا كمرشحة أفريقيا لمنصب رئيس البنك الدولي.